

## كلمة ونص

### اللجان.. مقابر أم مناجم؟! محمد حسين

عادة نقول: «اللجان مقابر الأفعال» فاللجان واللجان الفرعية التي تتفرع عنها ليس لها تاريخ حافل بالإنجازات ولذلك لن تجد لها صدى إيجابياً لدى شريحة واسعة من المواطنين وخاصة ممن طاهم تسويق إحدى هذه اللجان وانتظر من دون جدوى الوصول إلى خاتمة سعيدة لموضوعه الذي تم تحويله إلى هذه اللجنة وقد لا يكون العيب في هذه اللجنة أو تلك أو في أعضائها ولا الموضوع الذي تم تشكيلها من أجله بل في آلية عمل هذه اللجان وجديتها وجدية صاحب القرار في متابعة عملها للوصول إلى النتيجة المرجوة منها.

وكي لا يأخذنا الحديث بعيداً في جلد هذه اللجان لا بد من رؤية نصف الكأس الملآن فزيارة رئيس الحكومة لطرطوس تخضع عنها لجنة برئاسة وزير النقل لمتابعة المواضيع التي تم طرحها خلال الزيارة ووضع آليات لتنفيذها وكذلك وضع جداول زمنية لكل منها.

وكذلك مواقيت محددة لاجتماعاتها الدورية، من هنا كان لاجتماعها الأول أهمية من نوع خاص ربما يبدو إلى حد بعيد السمة غير الحسنة لمفهوم «اللجان» بشكل عام، حيث تم وضع «مصفوفة» تتضمن جميع المشاريع والمشكلات المزمّنة في المحافظة وتم استعراضها واحدة.. واحدة، للوقوف على واقعها والصعوبات التي تعترض التنفيذ، من مشكلة المياه في القرى العنطشى إلى طريق طرطوس الدريكيش وكذلك القميص الإسفلتي لشوارع الثورة في المدينة والعقدتان الشمالية والجنوبية لمدينة طرطوس، وغيرها من المواضيع الشائكة كالأجحة الشرقية للكورنيش البحري ومشكلة الاستثمارات في الوحدات الإدارية الشاطئية والجبلية.

بالفعل لا ينكر عاقل التباشير الإيجابية الخجولة التي بدأت تظهر والتي تتمنى أن تتكامل بالنجاح في جميع بنود «المصفوفة»، فنجاح الحكومة في هذه الخطوة ربما يغير من قناعاتنا ويدفعنا للقول بنجاحة: «اللجان مناجم الأفعال».



# مشروع أوتوستراد حماة سلمية بانتظار مشروع التوازن السعري

إعداد محمد أحمد خبازي

مشروع أوتوستراد حماة سلمية من أهم المشروعات الطرقية في محافظة حماة، بوشر بتنفيذه في العام ٢٠١١، وتوقف التنفيذ لأسباب أمنية، ومؤخراً قررت الحكومة بث الحيوية في هذا المشروع بتخصيص ٥٠٠ مليون ليرة لإكمال المرحلة الأولى منه. وأكد مدير فرع المواصلات الطرقية خضر فطوم أن المرحلة الأولى من الأوتوستراد، تمتد من عقرج جسر سلمية (شرق المنطقة الصناعية في حماة) باتجاه مدينة سلمية بطول ١٠ كم تضاف إليه ربع الأعمال الطرقية المواصلات (من جهة مدينة حماة) وأهمها وجود خطوط هاتفية متنوعة وخطوط كهربائية وبرج نوتر عال (٤٠٠ كـف-أ) إضافة إلى وجود تل أضرى في موقع قصارين، وتم التعاقد مع الطرق والجسور والسوربية للشبكات ومؤسسة توليد الطاقة الكهربائية في دمشق لمعالجتها، وجميع العقود البرمة معها هي قيد دراسة التوازن السعري، كما هو الحال في العقد الأساسي، أما التل الأضرى، فتتم دراسة وضع الحلول المناسبة له بالتعاون مع دائرة الأثار.

وبين فطوم أن المرحلة الثانية فتتضمن تنفيذ القسم الثاني من نهاية القسم الأول، الذي ينتهي عند مسافة ١٢,٥ كم وحتى مدخل سلمية بمسافة ١٢,٥ كم، وقد طلبنا إدراجها ضمن خطة الفرع في عام ٢٠١٨، وقيمة المرحلة الثانية حسب الأسعار الراجحة بتاريخ التعاقد.

أعلن رئيس قسم الأحوال الشخصية في كلية الشريعة محمد حسان عوض أن هناك توجها لتعديل قانون الأحوال الشخصية السوري معرباً عن تأييده لتعديله.

وفي تصريح خاص له «الوطن» قال عوض: إن القانون مستمد من الشريعة الإسلامية إلا أنه لا يمنع من تعديله وفق الشريعة الإسلامية أيضاً، بما يتوافق مع الزمان والمكان لتحقيق الانسجام في الأسرة، مضيفاً: إنه رغم أن القانون الحالي أعطي للرجل والمرأة حقاً إلا أن هذا لا يمنع من التعديل.

وفيما يتعلق بالزواج العرفي أكد عوض أن وجوده ضروري ولكن لا يمكن السعي لانتشاره إلا أن وجوده ضروري مشيراً إلى أن الحد من انتشاره يأتي من ضرورة التخفيف من أعباء تثبيت الزواج في المحكمة، وأضاف عوض: إن الشاب حينما لا يستطيع تأمين الأوراق الرسمية لتثبيت زواجه فإنه يستجبه نحو الزواج العرفي وبالتالي وضع القاضي تحت الأمر الرهين وهنا أصبح القاضي ملزم بالتثبيت.

وأكد عوض أن كثيراً من النساء اليوم يجدن في البخل إلى المحكمة عناءً ومشقة وطول موضوعها فيه ولذلك تضطر إلى اللجوء إلى غير المحكمة، فتأخذ فتوى، وتكون أحياناً خاطئة، شديدة على ضرورة معالجة المعوقات في المحكمة بتخصيص أروقة خاصة لهم فيها لأن هناك عدداً كبيراً من النساء، وأشار عوض إلى أن هناك من يعطي فتاوى خاطئة ضارياً مثلاً أن امرأة دخلت إلى المحكمة الشرعية وزوجها مفقود فقالت إنها حصلت على فتوى أنه يحق لها الزواج رغم أن مدة فقدان زوجها هي أربعة أشهر مضيئة، ومعها شاب تريد الزواج به وهي ما زالت

على عصمة رجل آخر وبالتالي رفض القاضي تثبيت زواجها.

وأعلن عوض أن الزواج غير الشرعي في سورية يكاد يكون معدوماً، موضحاً أن هناك فرقاً بين الزواج العرفي وغير الشرعي، فالأول يكون صحيحاً إلا أنه لم يثبت بالحكمة في حين الثاني هو الذي لم تتوافر فيه شروط الزواج وأركان.

وحول زواج من فقد عنها زوجها أوضح عوض أن القاضي يحكم في البيئات، وبالتالي إذا جاءت امرأة فقد زوجها إلى المحكمة الشرعية، ومعها شاهدان على ذلك، وحكم القاضي لها بالتفريق، ثم تزوجت مرة

# عوض لـ«الوطن»: هناك توجه لتعديل قانون الأحوال الشخصية السوري

القاضي يحكم بتفريق زوجة المفقود بعد انقضاء سنة على فقدانه الزواج العرفي «ضرورة» ولكن لا نسعى لانتشاره

صحيح على أن يكون مبنياً على قرار القاضي بحضور شاهدين، مشيراً إلى أنه في حال كانت تعلم بأن زوجها على قيد الحياة وضلت القضاء بذلك، فزواجها غير صحيح أي زنا.

وفيما يتعلق بالمناطق الساخنة قال عوض: لا يوجد سلطة شرعية في تلك المناطق والمحاكم الشرعية التي تحكم هناك غير معترف بها وبالتالي إذا فقدت المرأة زوجها ولا تعلم حياته من موته فإن المخرج الفقهي لذلك أنها تنصير سنة، وبعدها ترفع أمرها إلى الوجهاء من بلدتها، فإذا قرروا أن تطلق نفسها فلتنقل وتقتضي العدة، وبعد انقضائها تصبح حلاً للأزواج.

أعلن رئيس قسم الأحوال الشخصية في كلية الشريعة محمد حسان عوض أن هناك توجها لتعديل قانون الأحوال الشخصية السوري معرباً عن تأييده لتعديله.

وفي تصريح خاص له «الوطن» قال عوض: إن القانون مستمد من الشريعة الإسلامية إلا أنه لا يمنع من تعديله وفق الشريعة الإسلامية أيضاً، بما يتوافق مع الزمان والمكان لتحقيق الانسجام في الأسرة، مضيفاً: إنه رغم أن القانون الحالي أعطي للرجل والمرأة حقاً إلا أن هذا لا يمنع من التعديل.

وفيما يتعلق بالزواج العرفي أكد عوض أن وجوده ضروري ولكن لا يمكن السعي لانتشاره إلا أن وجوده ضروري مشيراً إلى أن الحد من انتشاره يأتي من ضرورة التخفيف من أعباء تثبيت الزواج في المحكمة، وأضاف عوض: إن الشاب حينما لا يستطيع تأمين الأوراق الرسمية لتثبيت زواجه فإنه يستجبه نحو الزواج العرفي وبالتالي وضع القاضي تحت الأمر الرهين وهنا أصبح القاضي ملزم بالتثبيت.

وأكد عوض أن كثيراً من النساء اليوم يجدن في البخل إلى المحكمة عناءً ومشقة وطول موضوعها فيه ولذلك تضطر إلى اللجوء إلى غير المحكمة، فتأخذ فتوى، وتكون أحياناً خاطئة، شديدة على ضرورة معالجة المعوقات في المحكمة بتخصيص أروقة خاصة لهم فيها لأن هناك عدداً كبيراً من النساء، وأشار عوض إلى أن هناك من يعطي فتاوى خاطئة ضارياً مثلاً أن امرأة دخلت إلى المحكمة الشرعية وزوجها مفقود فقالت إنها حصلت على فتوى أنه يحق لها الزواج رغم أن مدة فقدان زوجها هي أربعة أشهر مضيئة، ومعها شاب تريد الزواج به وهي ما زالت

أعلنت بكليات الآداب والاقتصاد والحقوق ١٥٠ ألف طالب وطالبة إلى امتحانات جامعة دمشق مطلع حزيران القادم.. وإصدار البرامج الامتحانية خلال أسبوع كحد أقصى

فوضت وزارة التعليم العالي جميع الجامعات مع أولوية البدء بالكليات النظرية ذات الأعداد الكبيرة كالآداب والحقوق ومتابعة تجهيز جميع المستلزمات بما فيها توفير وتهئية الأجواء المناسبة للطلاب لفصل الامتحانات بالشكل المطلوب من دون حدوث أي عقبات تواجه الطلبة.

وقال أمين جامعة دمشق الدكتور مازن الشيب في حديث خاص لـ«الوطن»: إن جامعة دمشق وجهت عمادات الكليات بالأسراع في عملية إصدار البرامج الامتحانية، ذاكراً أن مجلس الجامعة سيناقش الثلاثاء القادم كل الترتيبات والتخصيصات اللازمة لانطلاق الامتحانات من تأمين قاعات الكادر المختص المشرف على الامتحانات ناهيك عن الاعتماد على طلبة الدراسات العليا في جامعة دمشق.

وبيّن الشيب أن عدد الطلاب المسجلين في كليات دمشق يتجاوز الـ١٥٠ ألف طالب وطالبة في المرحلة الجامعية الأولى، إضافة إلى فروع جامعة دمشق في درعا والسويداء والقنيطرة، يتوجهون إلى الامتحانات في الشهر السادس، ذاكراً أنه سيتم البدء بامتحانات الكليات النظرية التي تحتاج إلى وقت أكثر من غيرها، منوهاً بأنه تم التوجه باستكمال إصدار البرامج الامتحانية خلال الأسبوع القادم كحد أقصى ليتمكن الطلاب التحضير جيداً، موضحاً أن الامتحانات بموجب التقويم الجامعي تنطلق في ١٣ حزيران القادم، وأضاف الشيب: إن جامعة دمشق أمنت